الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5146 | الثلاثاء | 10 شوال 1446 هـ | 8 أبريل 2025 م | السنة الثامنة عشرة

### وفد من الحركة قدمها للمسؤولين المصريين ومشاورات مكثفة تجرى بين جميع الفصائل

# خطة من «فتح» لإنقاذ غزة.. تؤكد على استقلالية القرار الفلسطيني بعيدا عن التدخلات الخارجية

## إلزام «حماس» ببرنامج منظمة التحرير والإقرار بأن «السلطة» هي صاحبة الولاية القانونية في القطاع

## ضرورة الالتزام بقرارات الشرعية الدولية للحفاظ على المكتسبات الفلسطينية

## وفد من «حماس» يصل إلى القاهرة خلال ساعات للقاء المسؤولين المصريين ومناقشة مقترح وقف النار وتوحيد الصف الوطني

**مصادر مصرية : هناك مؤشرات إيجابية وتفاؤل بشأن تحقيق تقدم على صعيد ملف إنهاء الانقسام**

جانب من الدمار المروع الذي سببه العدوان الصهيوني على قطاع غزة

شاحنات مساعدات تنتظر لدخول القطاع في ظل تعنت إسرائيلي شديد

**سموتريتش ينتقد الجيش الإسرائيلي ويتحدى المجتمع الدولي: لن تدخل حبة قمح إلى قطاع غزة !**

«وكالات»: على الرغم من استئناف إسرائيل الحرب على قطاع غزة، إثر انهيار اتفاق وقف إطلاق النار في مارس الماضي، تتواصل المساعي المصرية من أجل إعادة التهدئة.

فقد احتضنت القاهرة السبت والأحد الماضيين، وفداً من حركة فتح قدم «خطة إنقاذ» لغزة. ضم الوفد الذي ترأسه جبريل الرجوب، محمد اشتية وروحي فتوح المتواجد في العاصمة المصرية، والذي عقد عدة لقاءات مع مسؤولين مصريين.

فيما كشفت مصادر مطلعة أبرز النقاط التي تضمنتها تلك الخطة. وبينت لقناة «العربية» أنها نصت على إلزام حركة حماس ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية.

كما أكدت أن السلطة الفلسطينية هي صاحبة الولاية القانونية في غزة. كذلك نصت على ضرورة الالتزام بقرارات الشرعية الدولية للحفاظ على المكتسبات الفلسطينية. وتضمنت أيضاً التأكيد على أهمية استقلالية القرار الفلسطيني بعيدا عن التدخلات الخارجية.

إلى ذلك، شددت على أن توحيد الصف الفلسطيني يمهد لعودة السلطة إلى غزة ويوقف مشروع التهجير ويحافظ على السيادة الفلسطينية في القطاع.

وبحسب مصادر مصرية فإن هناك مؤشرات إيجابية وتفاؤلا بشأن تحقيق تقدم على صعيد ملف إنهاء الانقسام في ظل تجاوب مبدئي من حركة حماس، وانفتاح حركة فتح على حلول وسط تنهي الأزمة من أجل تكثيف الجهود حول وقف إطلاق النار.

وسلم وفد من قيادة حركة فتح ضم جبريل الرجوب أمين سر اللجنة المركزية للحركة، ومحمد اشتيه عضو اللجنة المركزية، وروحي فتح رئيس المجلس الوطني، رؤية شاملة لإنهاء الانقسام.

وكانت مصر طرحت سابقا مقترحاً جديداً من أجل وقف النار بين إسرائيل وحماس في القطاع الفلسطيني المدمر، وإدارة غزة في اليوم التالي. إلا أن الجيش الإسرائيلي لا يزال يواصل عملياته العسكرية، ويتوسع براً في عدة محاور شمال وجنوب وشرق القطاع.

إلى ذلك ذكرت جريدة «العربي الجديد»، أن وفداً قيادياً من حركة حماس من المقرر أن يصل إلى القاهرة خلال الساعات القادمة للقاء المسؤولين في مصر، وبحث عدة ملفات على رأسها جهود الوساطة المصرية بشأن وقف إطلاق النار في قطاع غزة والمقترح المصري لعقد هدنة وإبرام صفقة أسرى جزئية، وكذلك بحث ملف المصالحة الداخلية مع حركة فتح في أعقاب زيارة وفد من الحركة السبت الماضي برئاسة جبريل الرجوب.

وقدمت مصر مقترحاً جديداً لوقف إطلاق للنار في غزة وصفه الإعلام العبري بـ «الحقيقي». وتضمن المقترح إطلاق سراح 9 أسرى أحياء بينهم الجندي الذي يحمل الجنسية الأميركية عيدان ألكسندر وثلاثة جثامين لأسرى يحملون الجنسية الأميركية، مع إطلاق سراح 300 أسير فلسطيني من بينهم 150 بالمؤبد، و2200 من أسرى غزة، وزيادة عدد أيام الهدنة إلى 70 يوماً يجري خلالها إحياء المفاوضات بشأن الانتقال للمرحلة الثانية وإفساح المجال لإدخال المساعدات والوقود وفتح المعابر، وتقديم معلومات كاملة بشأن مصير الأسرى المتبقين.

يأتي ذلك فيما يشهد قطاع غزة تصعيدا وقصفا كثيفا في مختلف أنحائه، وتدميرًا ممنهجا لما تبقى من مبان فيه، بذريعة الضغط على حركة حماس التي أكدت تمسكها بمقترح الوسطاء، ورفضت الرد على المقترح الإسرائيلي الأخير.

ودخلت المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار في غزة حيز التنفيذ في 19 يناير، وتضمنت وقفا للحرب وإطلاق سراح بعض المحتجزين في غزة والإفراج عن بعض الأسرى الفلسطينيين، إلا أن إسرائيل رفضت الدخول في مفاوضات المرحلة الثانية للاتفاق الذي يتضمن ثلاث مراحل، وأعلنت في 19 مارس أن قواتها استأنفت عملياتها البرية في قطاع غزة.

في سياق آخر، وبعدما كشف تقرير إسرائيلي جديد أن الجيش يستعد لاستئناف إدخال الغذاء والوقود والأدوية إلى قطاع غزة في غضون أسابيع قليلة، ردت الحكومة.

فقد أعلن وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، أمس الاثنين، أن تل أبيب تستخدم التجويع سلاحاً ضد الفلسطينيين، قائلاً: «لن يدخل إلى قطاع غزة حتى حبة قمح واحدة».

جاء ذلك في معرض تعليق سموتريتش على تقرير نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت»، الاثنين، الذي قالت فيه إن الجيش الإسرائيلي يستعد لاستئناف دخول المساعدات إلى غزة حتى من دون اتفاق حول تبادل الأسرى.

وأشارت الصحيفة إلى أن الجيش الإسرائيلي أبلغ الحكومة بضرورة استئناف إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة.

إلا أن سموتريتش قال معلقا على التقرير: «إذا كان هذا صحيحا، فمن المدهش أن يتحدث الجيش الإسرائيلي إلينا عبر الصحافة، ولن يدخل القطاع حتى حبة قمح واحدة».

كما تساءل سموتريتش أيضا عن جدوى إعطاء الأولوية لإعادة الأسرى الإسرائيليين من قطاع غزة قبل هزيمة حماس، وقال مستنكرا: «أولا الأسرى ثم هزيمة حماس، هذا شعار لا أرى جدواه»، وفق تعبيره.

كذلك رأى أنه «من الجيد أن الحرب قد بدأت «في 7 أكتوبر 2023»، ومن المؤسف أنها بدأت بهذه الطريقة، لكننا نغير الواقع في الشرق الأوسط»، بحسب قوله.

وشدد على أن الجيش الإسرائيلي «يعمل الجيش الإسرائيلي وفقا لتعليمات المستوى السياسي»، وفقا لوكالة «الأناضول».

يذكر أنه وفي 2 مارس الماضي أغلقت إسرائيل معابر قطاع غزة بوجه جميع الإمدادات الحياتية، ومنعت دخول المساعدات الإنسانية والإغاثية والطبية للقطاع، ما تسبب بتدهور غير مسبوق في الأوضاع الإنسانية، وفق ما أكدته تقارير حكومية وحقوقية محلية.

كما أعلنت الحكومة الإسرائيلية وقف إدخال المساعدات الإنسانية على غزة بهدف الضغط على حركة حماس للقبول بشروطها لتبادل الأسرى وتمديد وقف إطلاق النار.

وفي وقت سابق أمس قالت «يديعوت أحرونوت» إن الجيش الإسرائيلي يستعد لاستئناف دخول المساعدات إلى غزة حتى من دون اتفاق حول تبادل الأسرى.

وأضافت أنه من المتوقع أن تسمح إسرائيل باستئناف إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة في غضون أسابيع، وفي بعض الحالات قبل ذلك، بعد توقف دام 5 أسابيع.

### مصير مديره معتز أبو سنينة لا يزال مجهولاً بعد استدعائه للتحقيق واقتياده إلى جهة مجهولة

# تصعيد إسرائيلي خطير ضد الحرم الإبراهيمي .. مقدمة لفقدان السيطرة الفلسطينية

**الاحتلال وضع أقفالا حديدية فجر الإثنين على جميع أبوابه المؤدية إلى المقامات الدينية والغرف الخاصة**

إجراءات إسرائيلية مشددة عند الحرم الإبراهيمي

«وكالات»: تثير الممارسات لسلطات الاحتلال الإسرائيلي لفرض وقائع جديدة في الحرم الإبراهيمي بالخليل، جنوب الضفة الغربية، وكان آخرها فجر أمس الاثنين، بعد وضع أقفال حديدية على جميع أبوابه المؤدية إلى المقامات الدينية والغرف الخاصة بالحرم، التي تُعتبر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية صاحبة الولاية القانونية والدينية في ملكية مفاتيحها، الخشية من أن يكون ذلك مقدمة لفقدان الأوقاف الفلسطينية السيطرة الفعلية الكاملة عليه.

بالتوازي مع ذلك، أوقفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مدير الحرم الإبراهيمي، معتز أبو سنينة، واقتادته إلى مركز تحقيق، واعتقلت الموظف عرفات أبو تركي خلال مغادرته الحرم، إضافة إلى إبعاد موظف آخر عن المسجد لمدة 14 يوماً، بعد أن التقط صوراً للأقفال على الأبواب.

ويتكوّن الحرم الإبراهيمي من مسجد يُعتقد أنه أُقيم على مغارة فيها تسعة مقامات رئيسية ورمزية لقبور الأنبياء: «إبراهيم، ويعقوب، وإسحاق، ويوسف»، وزوجاتهم، بالإضافة إلى غرفة للأذان، وغرفة للطوارئ، وغرفة للمبخرة، ومدخل للغار أسفل الحرم، ومداخل وبوابات ومصلّيات تاريخية أخرى، مقامة على مساحة تُقدّر بـ2040 متراً. يسيطر الاحتلال على 63% منها، بينما يمتلك المسلمون 37%، وذلك منذ عام 1994، بعد أن ارتكب المستوطن المتطرّف باروخ غولدشتاين مجزرة بحق المصلّين، ارتقى على إثرها 29 مصلّياً وأصيب 150 آخرون. ومنذ ذلك الحين، يتم التعامل مع الحرم بشكل متعارف عليه على أن الجهة المسؤولة عن إدارته ومتابعة أحواله، وتزويده بالخدمات مثل الكهرباء، هي الجهات الفلسطينية الرسمية.

غير أن سلطات الاحتلال تستمر في سحب الصلاحيات الفلسطينية منه، عبر العديد من المحاولات والمخططات منذ عدّة سنوات، من بينها مؤخراً وضع الأقفال على مقام النبي يوسف عليه السلام، وغرفة «المبخرة»، وغرفة الأذان، وباب غرفة سدنة الحرم، ومكتب إدارته من الجهة المستولى عليها إسرائيلياً. وتُعتبر هذه الخطوة سابقة خطيرة، كونها تحكّماً إسرائيلياً في القسم الفلسطيني الإسلامي، الذي يتعرض لمحاولات للسيطرة الكاملة عليه، ما يعني فقدان إمكانية التحكم بهذه الغرف من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية، وفق ما قال مدير مديرية الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية، جمال أبو عرام في حديث لـ«العربي الجديد».

ولفت أبو عرام إلى أن سدنة الحرم فوجئوا فجر أمس، عند قيامهم بجولات تفقدية في الحرم، بأن سلطات الاحتلال وضعت أقفالاً على الأبواب، ما يعني سحب مفاتيح الأوقاف الإسلامية، التي تحاول سلطات الاحتلال منذ ثلاثة أشهر الاستيلاء عليها، للاستمرار في خطوات السيطرة على الحرم. وحول خطورة هذه الخطوة، أوضح أبو عرام أنّ الغرف التي أقفلت تحتوي على وثائق وأوراق تاريخية خاصّة بالحرم والمسلمين. كما أن وضع الأقفال على باب غرفة الأذان في الحرم يعني أن الاحتلال أصبح متحكماً بأوقات رفع الأذان بالكامل، ما يُهدد بحرمان المسلمين من رفعه إلا بعد موافقة إسرائيلية، وهي خطوة خطيرة تضاف إلى انتهاكات الاحتلال، التي تتمثل في منع رفع الأذان شهرياً ما لا يقل عن 50 مرة.

وبحسب أبو عرام، باتت سياسة الإبعاد تُمارَس بشكل متكرر بحقّ الموظفين في الحرم الإبراهيمي في الآونة الأخيرة، بطريقة تُشبه ما يجري في المسجد الأقصى بالقدس، ضمن سياسات التضييق على أحقية المسلمين في المسجد، وفرض واقع من الترهيب والتهديد، إضافة إلى إجراءات أخرى تتعلق بتفتيش الموظفين، وتأخير دخولهم إلى الحرم، واحتجازهم لساعات. عدا عن انتهاكات أخرى وقيود يفرضها الاحتلال على المصلّين والوافدين يوميًا إلى المسجد، من خلال التفتيش المتكرر، والمرور عبر البوابات الإلكترونية، ومنع بعض الوافدين من الدخول إليه بعد إجراء فحص أمني على بطاقاتهم الشخصية.

وأشار أبو عرام إلى أن تصعيد الاحتلال الآن يأتي استكمالاً لتصعيد آخر تنامى منذ مطلع العام الجاري، إذ رفضت سلطات الاحتلال تسليم الحرم الإبراهيمي بالكامل للمسلمين في أيام الجمعة من شهر رمضان المبارك الماضي، كما رفضت تسليمه لهم في عيد الفطر، في مخالفة واضحة للوضع القائم المعمول به منذ 31 عاماً، والذي ينص على أحقية المسلمين في استلام الحرم بالكامل 10 أيام، وكذلك 10 أيام لليهود في أعيادهم، وفقاً للقرارات الإسرائيلية. إلا أن هذا التصعيد كان غير مسبوق، بحجج أمنية واهية. وقد سبقن ذلك زيادة عدد أيام سيطرة الاحتلال على الحرم بالكامل في العام الماضي من 10 أيام لـ 12 يوماً، إضافة إلى الاستمرار في تنفيذ حفريات في محيطه، وإغلاق الطرق الفلسطينية المؤدية إليه، وحصرها في بوابة إلكترونية واحدة بدلاً من ثلاث بوابات كانت تفصل الحرم عن المنطقة الجنوبية والأحياء الشرقية له.

وأصدرت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية بياناً في السياق أدانت فيه الانتهاك الإسرائيلي، وقالت فيه إن ما جرى يعتبر «خطوة خطيرة تهدف إلى المسّ بشكل واضح بسيادة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية على الحرم الإبراهيمي الشريف بأروقته وساحاته وغرفه والأبواب الداخلية والخارجية فيه. وهو أمر يقتضي وقفة جدية من المجتمع الدولي تضع هذا الاحتلال الظالم أمام مسؤولياته بحماية الأماكن الدينية، وعدم الاعتداء عليها وليس محاولة السيطرة عليها وسرقتها. خاصة في ظل اعتداءاته التي تهدف، تدريجياً، وبشكل ممنهج لتحويل الحرم لكنيس يهودي تمارس فيه صلواتهم التلمودية».

وما زال مصير مدير الحرم الإبراهيمي معتز أبو سنينة مجهولا بعد استدعائه للتحقيق واقتياده إلى جهة مجهولة، رغم أن وزارة الأوقاف تتواصل مع الارتباط المدني الفلسطيني المعني لمعرفة مصيره، وفق أبو عرام.